

بنسبة ١٠٠ كذا الجارية بمادة قتل المقدور
علي بن ايسر كجبل من سكان قرية كفر
سوسة المسند الى التهم الفار معروف بن
الطويله من اهالي القرية المذكورة ثبت
تحقق بحاضرة التهم لمقوم على فعل القتل
المذكور لذلك تقرر باتفاق الآراء وفقاً لطلب
تجريه بالجنانية المذكورة والحكم بوضعه في
الكورك خـ عـ حرة سنة وتوقيع المادة ١٧٤
من قانون الجزاء واسقاطه من الحقوق
المالية وحجز امواله لأكلة وادارتها بمجرى
الحكومة. واعلان ذلك بالجرائد المحلية

وتضمنت مصاريق المحاكمة حكماً غيابياً
صدر بتاريخ ٨ ايلول سنة ١٢٠٠ وفهم علناً
حسب الاصول لنظم هذا اعلان بتاريخ ٦
محرم سنة ١٣٣٩ وفي ١٩ ايلول سنة ١٩٢٠

اعلان
بالحكمة العامة لدى محكمة الحقوق
الاولى بدمشق من قبل امين بك التريزي
على عبد القادر المنصور ومحمد بك بن محمد
البدوي ومحمد علي بن سلامة من عرب
الليبي في قرية المعظمية بطلب ششرين ليده
في ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٠

اهام

انهاء التهمين (بكتس) ولم اوراق الدعوى تاريخ القرار ورقه
حاكم جزاء متعذر دمشق ١٦٣ ٢٢ اغسطس ١٩٢٠ - ٤٤
سرقه اوراق ٢٣ ايلول ١٩٢٠
محكمة النيك

٣٠٧ ١٩ اغسطس ١٩٢٠ - ٢٧ سرقه وعصب ٢٧
٢٨٦ ١١ تشرين ثاني ١٩١٩ - ٢٤ سرقه ٢٣
محرم بن محمد السليم من عرب الليبي قاطن
في اراضي البزة

٢٢ قتل ٢٢
سعد بن سعيد خلف من قرية الفخير
ان انفسه شرر باؤهم اعلاه قد اتهموا بالجنائيات المينة انواعها اعلاه وقد مغروا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة
ايام استجاراً من تاريخ اوراق امهالهم كي يطبقوا القانون ويحضروا الى جانبها واذا لم يأتوا خلال هذه المدة فتوقيع المادة ٣٧١ من قانون
الجزاء المحاكمات الجزائية يعتبرون غير صالحين في الحقوق المدنية فيستقطرون من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غيابياً وتجزأ اموالهم بالتناهي
ولا يحق لهم اقامة دعوى ما بل يادر للادعاء عليهم وكل من علم بحمل وجردهم يحبر على الاخبار عنهم كما انه يحبر جميع موظفي الضابطة
الدولية على القيام القبض عليهم وتسليمهم
طبعت بمطبعة الحكومة العربية



يؤخذ من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتقليد
والامسكات الرسمية خمسون قرشاً سورياً بصورة
معلومة وورشات من كل سطر من الاعلانات
الاهلية والتجارية

تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩ ميلادية
بذل الاشتراك السوري ٦٠ قرشاً سورياً في الحاضرة
و٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وما تفرش خارجها
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوري

دمشق : الاثنين ٢١ محرم الحرام سنة ١٣٣٩
نصدر مرتين في الاسبوع
٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٠

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي رقم ١٢

قرئت هذه الصورة المؤرخة في ٢٩
ربيع الأول سنة ١٣٣٨ المخرجة من السجل
من الاعلام الشرعي الصادر من المحكمة
الشرعية بمدينة حماه المؤرخ في ١٠ محرم سنة
١٣٣٨ المرفوعة لمحكمة التمييز العربية بكتاب
من قاضها لتدقيق تمييزاً ببناء على استدعاء
الذي عليها في الاعلام المذكور فاذا هو
يضمن ان السيد راضف افندي ابن رشيد
افندي الكيلاني من سكان محلة بين الحارين
بجها ادى على وكيل السيدة ليلى بنت
درويش افندي الكيلاني ان قولته وقف
جده السيد علي الكيلاني الموقوف على
فريته المعلومة حقاراته المشروحة للارشاد
للارشاد من ذرية الواقف حقه دون موكله
الذي عليه لانه ارشد الشرية وطلب توجيهها
عليه وضع الموكلة المدعى عليها من معارضته
فيما قالها للمدعى عليه بان موكله اسمن من
المدعى وانها مقدمة عليه وبعد ابراز المدعى
كتاب الوقف ورواية القاضي بانه مطابقاً
لما ذكره المدعى طلب السيد مصطفى افندي

ابن عبد القادر افندي الكيلاني قبول دخوله
في الدعوى بصفة شخص ذلك لانه هو
والمدعى ارشد ذرية الواقف قبل المحاكمة
بتلك الصفة وكلف كل من المدعين والمدعى
عليها اثبات دعواه فان ثبت كل منهم دعواه
بالينة الشرعية المصورة الزكاة على الاصول
سراً وعلناً وحكم الحاكم بارشدية الثلاث
وقرئت اللائحة التمييزية المربوطة بالاستدعاء
السابق ذكره المؤرخ في ٢٤ كانون اول
سنة ١٩١٩ والمعلل بطرف المدة القانونية
فوجد مآلها عبارة عن طلب التمييز السيدة
ليلى تقض هذا الحكم لانها اكبر سناً من
المدعين ولائها ارشد منهما ولحلو الشهادة
المبني عليها عن ذكر اسماء المستحقين وبصور
عبارة الحكم وقرئت اللائحة الجوابية التي
يطلب فيها المميز السيد راضف تصديقه من
جهة وتقضه من جهة الميزة ولدى التدقيق
والمناكرة بما يقتضي من ذلك تبين ان المدعى
لم يذكر في دعواه شرط الواقف في استحقاق
الغلة ليعلم مستحقوها وتوجيهه الدولية على
ارشادهم وان الشهود شهدوا بالارشاد ولم
يذكروا اسماء المستحقين الذين شهدوا بالارشادية

المشهود له منهم وان الحاكم لم يبحث عن السن
الذي ادعت طالبه التمييز انها ترجع عند
التساري في الرشد مع ان ذلك عند ثبوته
ما يوجب الترجيح شرعاً حال التساوي في
الرشد وان هذا خلل في الحكم ويستلزم
نقضه فانقضت الآراء في ٦ جمادى الثانية
سنة ١٣٣٨ و ٢٥ شباط سنة ١٩٢٠ عملاً
بالمادتين ١٨٣٩ من المجلة و ٢٤١ من اصول
المحاكمات المحققة على نقض هذا الاعلام
واعادته لتبليغ ذلك للطرفين واجراء الامجاب
الشرعي فيه

قرار حقوقي رقم ١٢١
بعد ان علم من التدقيق ان طلب
التمييز المتقدم من عبد المنعم بن سالم البياضه
بتاريخ ٢٦ شباط سنة ١٩١٩ والمعلم في مدته
القانونية وانظر الرأي على النظر فيه دقت
الفترة المحكية المطلوب تمييزها الصادرة من
معاون الحاكم المفترد في لواء الكرك بتاريخ
٢٤ شباط سنة ١٩١٩ وما يتفرع عنها من
الاوراق تبين ان محمد وخلييل ولدا علي
الشمايله اذما لدى معاون الحاكم المواليا اليه
بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩١٩ بانهما الشكرا

هذه احكام الفصل

قطعة ارض حرجاً بمجردها تسمى يجوز عمره من عبد النعم بن سالم اليابضه ثمن قدره مائة وخمسون ريالاً بمجدياً قبضه منها وان البائع المذكور باع الآن قطعة الارض المذكورة الى عواد بن محمد الشماله وطلبه جلبه والحكم عليه بتحصيل الثمن المذكور وانما يثبتان مدعاها بالسند المصدق من كاتب العدل فاجاب المدعى عليه انه باع الارض المذكورة الى المدعين الرقومين باربعين مجدياً وحرراً بدائرة محرر المقاولات عليه سنداً ببلغ مائة وخمسين ريالاً بمجدياً وذلك لأمين البيع حاله كونه لم يقبض سوى اربعين مجدياً فقط وان المدعين المذكورين قد ادله بانهما يدفعان الى عواد الشماله ايضاً خمسة وعشرين ريالاً بمجدياً يستحقها بدل رهن الارض المذكورة وذلك علانية على الثمن المذكور فسأل المدعى عليه ان كانت يطلب تحليف المدعين الرقومين بانه غير كاذب باقراره في السند المذكور ام لا فطالب تحليف احد المدعين محمد الرقوم فقط وخرج بعدم تحليف المدعى عليه بالتالي خليل المذكور فقبضت المحكمة بالحكمة وقرر الحكم بالزام المدعي عليه عبد النعم الرقوم بدفع مائة وخمسون ريالاً بمجدياً الى المدعين الرقومين توفيقاً للمادة (١٨١٩) من المحلة الجلية ذكراً في قراره انه صار تحليف محمد البين القانوني امسا ورقة ضبط طالب التمييز فهي تضمن طلب تقض المسكر المذكور ولدى المذاكرة بالاجاب تبين من ضبط المحاكمة ان الحاكم

ختم المحاكمة بدون ذكر موافقة محمد المذكور على الحلف وبدون بيان صورة البين التي قررها وبدون بيان وقوع التحليف بمواجهة طلب التحليف وذلك في متن الضبط قبل ختام المحاكمة كما تقتضيه اصول الضبط المصرح به في المادة (٦٥) من اصول المحاكمات الحقوقية والمادة (٢١) من قانون حكم الصلح فعدم ضبط ذلك تحريراً فاسد والحكم الذي على هذا الفاسد فاسد ومخالف لاصول القانونية فتقرر باكثرية الآراء بتاريخ ٨ رجب سنة ١٣٣٧ و ٨ نيسان سنة ١٩١٩ استناداً على المادة (٤٤) من قانون حكم الصلح تقض الحكم المذكور واعادة الاوراق لمطالبا لاجراء الاجاب وايضا التبليغات للطرفين عملاً بالمادة (٤٦) من القانون المذكور وخرج التقض البالغ تسعة عشر غرش يعود على من يظهر في نتيجة الدعوى غير محقق

*** قرار جزائي رقم ١١٢
قرئ الاعلام الجنائي الصادر من محكمة استئناف جزاء سوريا المؤرخ في ١٨ مائس سنة ١٩١٩ رقم ٣٣٣ المتضمن الحكم بتجريم محمد بن احمد دقو من اهالي قرية داريا التابعة لمركز قضاء الشام بجنابة قتل حسين بن محمد عرفه الكشك من اهالي القرية المذكورة بدون رميا بالرماس ووضع بالذكور سبعة سنين ونصف الا لبيان بسبب سوء استعمال فعل الناس ان يكونوا متحفظين عند تداول العملة

الجمهورية الافرنسية
الجلس العسكري الحربي للفرقة الثالثة
الكانن حاليا بدمشق
حكم باسم الامة الافرنسية
لقد اصدر المجلس العسكري الحربي المشار اليه والتم الان بدمشق بتاريخ ١٩ آب سنة ١٩٢٠ باتفاق الآراء وبعد سماع مقررات وادعاءات الفوض العسكري حكماً على شكري قوتلي والشخ عبيد الحلبي وفيه العظمة ولي، ايلول سنة ١٩٢٠ على عبد العزيز شمروط السوري المولد والقاطنين بدمشق حيث ثبت ان المذكورين استعملوا التساير المادية وقوام العقوبة بمصادرة اعضاء الحكومة الانترنسية وتجهيز مشار بهم فبعضهم هنا علواجرمين ومستوجبين المجازاة وفقاً للمواد ٦٣ و ٢٠٥ من القانون الحربي العسكري وقانون ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ فلمذه الاسباب ولطباً للمواد المذكورة حكم عليهم بمقربة الاهدام وبمصادرة جميع املاكهم كافة وحكم عليهم ايضاً وفقاً بمادتي ١٣٩ من قانون العقوبات العسكرية و (١) من قانون ٢٢ ايلول سنة ١٨١٢ بتزيمهم جميع مصارف المحاكمة على ان تحصل من اموالهم وتُدفع الى خزينة الحكومة الافرنسية رأساً وان الحكم الحالي اصبح منتهم الانفاذ من يوم ٩ آب سنة ١٩٢٠ على الاولين ومصاريف المحاكمة على كل منهم ببلغ ٩٨٠ فذلك والانفاذ بمقتضى الاخير من ٤ ايلول سنة ١٩٢٠ ووفقات المحاكمة ٢٩/٤/٢٩

جاء في كتاب حضرة قنصل دولة ايطاليا العام في دمشق الى رئيس الوزراء المؤرخ في ٢٤ ايلول سنة ١٩٢٠ رقم ١٨ انه عين السيد مصطفى فريد بن اسماعيل افندي الفزي ترجمان شرف ذلك لتفصلية ايطاليا العامة فبيلفكم ذلك لتعيطوا به علماً والسلام عليكم ١٧ محرم سنة ١٣٣٩ و ٣٠ ايلول سنة ١٩٢٠ عن وزير الداخلية المستشار فؤاد الشهابي

متهويات حوران
جاءنا من وزارة الداخلية الجلية عطفاً على كتاب رئيس لجنة المتهويات ان من لم يراجع رئيس لجنة المتهويات في لواء حوران من تاريخ نشر هذه الاذاعة حتى يوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ فما عليه سوى ان يراجع الحاكم النظامية بخصوص متهوياته

*** اعلان رسمي
ان اسمر البخاري للورقة السورية بالمحلة الذهبية والقضية هي كما يأتي:
غروش
٤١ باختبار البيرة المباشرة ذهباً (١٤٠) غرشاً
٥٩ باختبار المجدي (٢٥) غرشاً
٢٩ ايلول سنة ١٩٢٠ وزير المالية جدي النصر
وجاءنا ايضاً من الوزارة المشار اليها ان

تسمية الشهر السابق باق حكماً في الشهر الحاضر في ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٠

الوظائف الملقاة
التي سيطر وزارة المالية بسبب التنسيقات الجديدة الوظائف الآتية:
معاون مدير الخزينة، كاتب الحسابات، المقيد، النسخ، مأمر المخزن، كاتب الارازم، مدير ديوان المراجعات، مبرز ديوان المراجعات، مقيد ديوان المراجعات، ناسخ ديوان المراجعات، مجرم املاك الدولة، مقيد املاك الدولة، ناسخ املاك الدولة، معاون امين الصندوق في دمشق، كاتب السجل، مقيد، ناسخ، كاتب الواردات
في ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٠

الاهلون ونور الكهرا
تعلن ادارة شركة الجر والتنوير بان بعض الاهلين يتصرفون بالصايح الكهربائي في النهار بدون فائدة ومنهم من يهرون على سوء الاستعمال في التنوير فتضطر الشركة لقطع الانوار عنهم وعليه كل من يتجاسر على ذلك من الآن فصاعداً تجري بمقتضى الاحكام القانونية ولا يحق له الشكوى اذا قطعت عنه النور في ٢ تشرين الاول ١٩٢٠

اعلانات
ان علي وحسنه ودهبه اولاد ديب بن محمد السلفيات وحمدان ومحمد وحياه ونعم